الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/37/447
16 September 1982
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

رسالة مؤرخة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ وموجهة
الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت بالبعثة
الدائمة للجمهورية الديمقراطية الألمانية
لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة للجمهورية الديمقراطية الألمانية لدى الأمم المتحدة أن تحيل اليكم البلاغ الصادر عن الدورة السادسة والثلاثين لمجلس التعاضد الاقتصادي.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص البلاغ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) س. زاخمان
الممثل الدائم بالنيابة
للجمهورية الديمقراطية الألمانية
لدى الأمم المتحدة

* A/37/150

Digitized by UNOG Library

مرفق

بلاغ بشأن الدورة السادسة والثلاثين لمجلس التعاضد الاقتصادي

انعقدت الدورة العادية السادسة والثلاثين لمجلس التعاضد الاقتصادي في الفترة من ٨ الى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢ في بودابست عاصمة جمهورية هنغاريا الشعبية .

واشترك في أعمال الدورة وفود البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي برئاسة ن . أ . تيخونوف ، رئيس مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ و ف . شتوف ، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الديمقراطية الألمانية ؛ و غ . فيليبون رئيس مجلس الوزراء في جمهورية بلغاريا الشعبية ؛ و ف . ياروجلسكي ، رئيس مجلس وزراء جمهورية بولندا الشعبية ؛ و ل . شتروغال ، رئيس حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ؛ و ك . د اشكاليسكو ، رئيس وزراء حكومة جمهورية رومانيا الاشتراكية ؛ وتو هو نائب رئيس مجلس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية ؛ و ك . ز . رود ريغيس نائب رئيس مجلس الدولة ومجلس وزراء جمهورية كوبا ؛ و ج . باتمونه ، رئيس مجلس وزراء جمهورية منغوليا الشعبية ؛ و ج . لازار ، رئيس مجلس وزراء جمهورية هنغاريا الشعبية .

وطبقا للاتفاق المعقود بين مجلس التعاضد الاقتصادي وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، شارك في أعمال هذه الدورة وفد من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية برئاسة ز . د راغون ، نائب رئيس المجلس التنفيذي الاتحادي .

ودعي للاشتراك في أعمال هذه الدورة ، بصفة مراقبين ، ممثلون من اثيوبيا الاشتراكية ، وجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وجمهورية أنغولا الشعبية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية موزامبيق الشعبية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

كما اشترك في أعمال الدورة أمين مجلس التعاضد الاقتصادي ن . ف . فادير ، وممثلو لجان مجلس التعاضد الاقتصادي وغيره من المنظمات الاقتصادية الدولية للبلدان الاشتراكية .

ورأس الدورة ج . لازار رئيس مجلس وزراء جمهورية هنغاريا الشعبية ورئيس الوفد الهنغاري .

ووافقت دورة المجلس على أنشطة الهيئة التنفيذية لمجلس التعاضد الاقتصادي التي اضطلعت بها في الفترة بين دورتي المجلس ٣٥ و ٣٦ .

ولوحظ أنه في عام ١٩٨١ قامت البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، بقيادة أحزابها الشيوعية والعمالية ، مستفيدة من تفوق النظام الاشتراكي ، ومن تعبئة مواردها الداخلية باتخاذ خطوة هامة نحو تحقيق مهام خطة السنوات الخمس الجارية ونحو تنمية الانتاج الاجتماعي .

../..

Digitized by UNOG Library

فازداد الانتاج بمعدلات تستبق الزمن في الأفرع التي تؤثر على التقدم العلمي والتقني ، لا سيما في مجال صناعة الآلات والالكترونيات والطاقة والصناعات الكيميائية . وتم تحقيق القسط الأعظم من الزيادة في الناتج الصناعي عن طريق زيادة انتاجية العمل . وعلى الرغم من الظروف المناخية غير المواتية في عدد من البلدان ، فان حجم الناتج الزراعي للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ككل ، بقي في عام ١٩٨١ ، على ماكان عليه عام ١٩٨٠ . وارتفع معدل التبادل التجاري الخارجي بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ؛ وفي العام الماضي بلغت نسبة هذه التجارة ٥٥ في المائة من اجمالي تجارة تلك البلدان .

وتم التأكيد بالاجماع في الدورة على أن زيادة تعميق التعاون والتكامل الاقتصادي الاشتراكي والتوسع في العلاقات الصناعية والعلمية والتكنولوجية والتجارية المتبادلة بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، يلعبان دورا متزايدا في تطوير الاقتصاد الوطني لتلك البلدان . وقد ازدادت أهمية هذا التعاون كعامل أساسي من عوامل تعزيز موقف البلدان الأعضاء في المجلس في الاقتصاد العالمي .

وكان للمحادثات التي جرت بين قادة الأحزاب والدول الشقيقة ، ومن بينها تلك المعقودة في أثناء اجتماعات القرم ، أهمية خاصة بالنسبة لتعزيز وحدة وتضامن الزمالة الاشتراكية للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ولتحسين تعاونها الاقتصادي والعلمي والتقني . وقد أسهم تنفيذ ما أحرز من اتفاقات في تلك الاجتماعات في زيادة تنمية التعاون الاقتصادي والعلمي التكنولوجي بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي لصالح المعالجة الناجحة لمسائل التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي حددتها مجالس الأحزاب الشيوعية والعمالية في تلك البلدان .

وفي أثناء العام الماضي ، استمر العمل بانتظام لتنفيذ البرنامج الشامل ، والبرامج الخاصة بالتعاون الطويل الأجل بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي وكذلك قرارات الدورة . وأولي اهتمام بالغ في هذا الصدد لاستحداث وتنظيم الانتاج المتخصص لأنظمة متقدمة من الآلات والأجهزة ذات الأهمية الكبيرة لحفز الاقتصاد ، وكذلك للمسائل المتصلة بتوفير قدر أكبر من البضائع الصناعية والمواد الغذائية الجيدة النوعية لسكان البلدان الشقيقة .

ولاحظت الدورة أن تنمية الاقتصادات الوطنية والتعاون فيما بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي قد جرت في وقت تعاني فيه حالة الأسواق العالمية من التدهور في ظل الحالة الدولية التي تزداد تعقدا نتيجة لازدياد اتباع الدول الامبريالية سياسة القوة ، ولتصعيد سباق التسلح ، ولزيادة الانفاق العسكري ، ونتيجة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى .

وبدأت الدوائر الامبريالية في الولايات المتحدة وعدد من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي الأخرى ، بغية ممارسة الضغط السياسي ، في التمييز بمزيد من الفعالية ضد البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، ولجأت الى فرض "جزاءات" والحد من التجارة والعلاقات الاقتصادية مع هذه البلدان ، ولا سيما مع جمهورية بولندا الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . كما تعززت سياسة الحصار الاقتصادي غير المشروعة ضد كوبا الشقيقة .

../..

Digitized by UNOG Library

ويكشف الاعلان الذى اتخذ مؤخرا في اجتماع فرساى عن نية البلدان الرأسمالية الرئيسية حتى في زيادة تصعيب التجارة والائتمان وغيرهما من العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى.

وترفض الدورة ، مؤكدة من جديد الموقف المعبر عنه في البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية لمجلس التعاضد الاقتصادى المؤرخ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ ، بحزم هذه الأعمال ، وترى أنها تهدف الى تفاقم التوتر الدولي وأنها تعيق تنمية التعاون السلمي ذى الفوائد المتبادلة ، وأنها ليست موجهة ضد مصالح البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى وحدها بل ضد جميع شعوب العالم وأنها انتهاك صارخ لقواعد الحياة الدولية المقبولة عموما ، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وترى الدورة أن أى تدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية بولندا الشعبية ، وهي عضو في مجلس التعاضد الاقتصادى ، لن يحتمل.

وأكد بالاجماع على أن هذه الأعمال لن تتكلل بالنجاح . والبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، بتعزيزها تضامنها والتعاون المتبادل بينها وتنمية صلاتها مع الدول الأخرى الراغبة في توطيد السلم والتعاون الدولي ، مصممة بشدة على ضمان تنميتها الأكيدة في المستقبل .

وتقدم البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى أنواعا عديدة من المساعدة الى الشعب البولندى الشقيق من أجل التغلب على صعوباته الاقتصادية ولخلق الظروف لزيادة التطوير الاشتراكي لذلك البلد .

ونظرت اللجنة ، في برنامج لتنسيق الخطط الاقتصادية القومية للسنوات من ١٩٨٦-١٩٩٠ وأقرته مما يسمح بتحقيق رغبات الأحزاب الشيوعية والعمالية في تكثيف الانتاج بغية ضمان نمو رفاهية شعوب البلدان الشقيقة . ولوحظ أن تنسيق الخطط سوف يتم عن طريق تنسيق السياسات الاقتصادية والعلمية التكنولوجية للدول الأعضاء المعنية في مجلس التعاضد الاقتصادى . ويجب ايلاء اهتمام خاص في هذا الصدد لامكانية الاستفادة من التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل بغية التعجيل بالتقدم العلمي والتكنولوجي ولضمان التنمية المتوازنة لاقتصادات الدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى .

ويتوخى البرنامج اتباع نهج متعدد الجوانب أكثر قوة للاضطلاع بالأعباء الرئيسية للتعاون والتنسيق المتزايد لاستثمار رأس المال في مجالات وأغراض متفق عليها . وستكون هناك مقترحات لتنمية التعاون في العلم والتكنولوجيا والتصنيع وادخال انجازات العلم والتكنولوجيا ، على هذا الأساس ، في الأفرع الرئيسية للاقتصاد .

ونظرا للحاجة الى التعجيل بتنمية اقتصادات جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كوبا ، وجمهورية منغوليا الشعبية وزيادة فعاليتها ، يخطط لمشاركتها على نحو أوسع في التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل . وطبقا للبرنامج الشامل ، سيستمر في المستقبل تطبيق الشروط التفضيلية للتعاون المتفق عليها في تلك البلدان .

Digitized by UNOG Library

ونظرا للاهتمام الخاص بالجهود المشتركة في أكثر المجالات أهمية للتقدم العلمي التكنولوجي وقّع رؤساء وفود البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، في أثناء الدورة ، اتفاقات عامة للتعاون من أجل استحداث تكنولوجيا أجهزة التجهيز الدقيقة واستخدامها على نطاق واسع في الاقتصادات الوطنية وفي استحداث وتنظيم الانتاج التعاوني المتخصص للانسان الآلي المستخدم في الصناعة . ويتوخى برنامج العمل المعني بأجهزة التجهيز الدقيقة الذي أقرته الدورة والتدابير المتفق عليها بشأن التعاون في ميدان تكنولوجيا الانسان الآلي ، القيام بأبحاث علمية مشتركة وبأعمال تصميم المشاريع وتنظيم الانتاج المتخصص لمجموعات الآلات التكنولوجية الآلية وأجهزة ونظم الرقابة المجهزة بأحدث الوسائل الالكترونية .

وقد تم توقيع اتفاقية حكومية دولية متعددة الأطراف بشأن مسائل التخصص والانتاج التعاوني للمكونات الالكترونية الدقيقة القياسية لأجهزة الحاسبات الآلية والمواد والمعدات التكنولوجية المستخدمة في صناعة الالكترونيات الدقيقة .

وسيكون من شأن تطبيق هذه الاتفاقات أن يصبح في الامكان تعزيز الأساس الذي تقوم عليه اعادة التجهيز التقني لاقتصاديات البلدان الأعضاء بمجلس التعاضد الاقتصادي ، وللاستخدام الآلي في العمليات الانتاجية في الصناعة والزراعة وكذلك في الكثير من أنواع العمل في مجال الادارة ، وسيكون من شأن ذلك أيضا الاقلال من العمل اليدوي وعلى الأخص في العمليات التي تتطلب العمل الشاق وفي العمليات الثقيلة ، وسيكون في الامكان المحافظة على الطاقة والمواد الخام والمواد الأخرى .

كما نظر في الموقف المتعلق بالاتفاقية الخاصة بالتخصص الدولي المتعدد الأطراف والتعاون في الانتاج والتوريد المتبادل للأجهزة الخاصة بمحطات القوى الكهربائية الذرية . وتم التأكيد على أن من شأن تطبيق هذه الاتفاقية أن يؤدي الى ادخال تحسين كبير على الجهود الرامية الى اشباع احتياجات البلدان المشتركة ، في مجال الطاقة الكهربائية . وقد لاحظت الدورة أنه قد تم في هذه البلدان الاضطلاع بقدر كبير من العمل في مجال خلق قدرات انتاجية متخصصة ، وتنظيم الانتاج وتوفير الأجهزة الجديدة المعقدة .

وخلال مدة الخطة الخمسية الحالية سوف يبدأ الانتاج التعاوني للأجهزة المطلوبة للمصانع ذات المفاعلات الكهربائية التي تستخدم الماء البارد ، والتي تبلغ قدرة وحدتها ... ١ ميجاوات.

وقد اعتمدت الدورة توصيات من أجل مزيد من تطور التعاون في مجال الطاقة الذرية ، والتخصص ، والتعاون في الانتاج التعاوني لأجهزة محطات الطاقة الذرية .

وفي احدى اجتماعات دورة مجلس التعاضد الاقتصادي أشير الى الحاجة الى تعزيز التعاون في مجال الاستخدام الاقتصادي الرشيد للوقود والطاقة والمواد الخام ، بما في ذلك المواد الخام الثانوية . وقد عهد الى هيئات مجلس التعاضد الاقتصادي القيام بصياغة مقترحات حول هذه المسألة وعلى الأخص في مجال استحداث واستخدام التكنولوجيا والوسائل التقنية المدخرة للطاقة والمواد ، والتوسع في تبادل الخبرات المتقدمة .

../..

Digitized by UNOG Library

وقد أخذت الدورة في اعتبارها الاحتياجات المتزايدة للسكان فيما يتعلق بالأجهزة المنزلية الحديثة ، فاعتمدت برنامجا لتعاون متعدد الأطراف في مجال البث التلفزيوني الملون . وأعدت خطط للتنمية والعمل من خلال التخصص الدولي على انتاج أنواع جديدة من أجهزة التلفزيون الملون ، وأجهزة عرض الأفلام ، ومعدات الاستديوهات ، وأجهزة الفيديو ، وكذلك ما يلزم لانتاجها من المعدات التقنية وأجهزة القياس والتسجيل .

وقد لاحظت الدورة بعين الرضا زيادة تطور العلاقات التعاونية مع جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الفيدرالية على أساس الاتفاق المعقود بين مجلس التعاضد الاقتصادي ويوغوسلافيا ، وكذلك مع جمهورية أنغولا الشعبية ، وجمهورية أفغانستان الديموقراطية ، وجمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، وجمهورية لاو الديموقراطية الشعبية ، وجمهورية موزامبيق الشعبية وأثيوبيا الاشتراكية .

وأكدت الدورة على أهمية تعزيز التعاون في مجال الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا مع البلاد التي تأخذ الطريق الاشتراكي في التنمية ، وتسعى لاقامة روابط أشد وثوقا مع المجلس ، كما أكدت على أهمية التعاون مع البلدان النامية . وفي عام ١٩٨١ قدمت البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي المساعدة الاقتصادية والتقنية لـ ٩٢ دولة نامية وخصوصا في مجال تعزيز قطاع الدولة في الاقتصاد ، وفي مجال استغلال الموارد الطبيعية ، وتوسيع نطاق اعداد الكوادر الوطنية . وقد اتخذ قرار لتحسين العمل في اطار مجلس التعاضد الاقتصادي للتعاون المتعدد الجوانب مع البلدان النامية .

وقد كان هناك تأكيد على رغبة البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي في تنمية الروابط التجارية الاقتصادية والعلمية التقنية مع الدول الرأسمالية التي تبدي استعدادها للتعاون على أساس من المساواة والفائدة المشتركة ، مع الالتزام بالأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وفي هذا الصدد أشير الى التطور الناجح للتعاون مع جمهورية فنلندا بما في ذلك التعاون على أساس الاتفاقية التي أبرمتها فنلندا مع مجلس التعاضد الاقتصادي .

وقد أعرب رؤساء الوفود عن اعتقادهم جميعا بأن من شأن التعميق المستمر المخطط للتعاون الشامل بين البلدان أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي ، أن يستمر في تدعيم أداء شعوب هذه البلاد الناجح للمهام الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها وأن يساعد على ازالة التوتر الدولي ، ويمهد السبيل أمام قضية السلم والتقدم الاجتماعي .

وقد عقدت الدورة السادسة والثلاثون لمجلس التعاضد الاقتصادي في جو من الاجماع والتفاهم الكامل المتبادل ، وبروح التعاون بين الرفاق .

— — — — —

Digitized by UNOG Library